

Distr.: General
6 August 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم بموجب الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

باكستان

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	أولاً - مقدمة
٤	٤-٣	ثانياً - المنهجية
٤	٧-٥	ثالثاً - استعادة الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان
٥	١٥-٨	رابعاً - التعديلات والإصلاحات الدستورية
٦	١٨-١٦	خامساً - التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية
٦	٢٦-١٩	سادساً - الترتيبات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان
٦	١٩	ألف - اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان
٧	٢٠	باء - خلايا حقوق الإنسان في المحاكم
٧	٢١	جيم - لجنة الانتخابات
٧	٢٢	دال - وزارة حقوق الإنسان
٧	٢٤-٢٣	هاء - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
٨	٢٦-٢٥	واو - اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة
٨	٣٧-٢٧	سابعاً - الصكوك الدولية والمبادرات الإقليمية وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٨	٢٨-٢٧	ألف - التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
٩	٣٢-٢٩	باء - مجلس حقوق الإنسان
٩	٣٤-٣٣	جيم - دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة
١٠	٣٧-٣٥	دال - المبادرات الإقليمية
١٠	٧٣-٣٨	ثامناً - حقوق الأفراد والفئات الضعيفة
١٠	٥٥-٣٨	ألف - المرأة
١٥	٦١-٥٦	باء - الطفل
١٧	٦٥-٦٢	جيم - الأقليات الدينية
١٧	٦٩-٦٦	دال - المشردون بصورة مؤقتة
١٨	٧٣-٧٠	هاء - اللاجئين
١٩	٨٤-٧٤	تاسعاً - الحقوق المدنية والسياسية
١٩	٧٨-٧٤	ألف - حرية الدين
٢٠	٨١-٧٩	باء - حرية التعبير
٢٠	٨٤-٨٢	جيم - حالات الاختفاء القسري
٢١	١٠٨-٨٥	عاشراً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢١	٩٠-٨٨	ألف - الصحة
٢٢	٩٦-٩١	باء - التعليم

٢٣	١٠٠-٩٧ السكن	جيم -
٢٣	١٠٢-١٠١ المياه وخدمات الصرف الصحي	دال -
٢٤	١٠٥-١٠٣ الضمان الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر	هاء -
٢٥	١٠٦ الحق في الغذاء	واو -
٢٥	١٠٨-١٠٧ حقوق العمال	زاي -
٢٦	١١٨-١٠٩ الإرهاب وتبعاته على حقوق الإنسان	حادي عشر -
٢٧	١١٥ حماية الشهود	ألف -
٢٧	١١٨-١١٦ المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون	باء -
٢٨	١٢٠-١١٩ التحديات	ثاني عشر -
٢٨	١٢١ الاستنتاجات	ثالث عشر -

أولاً - مقدمة

- ١- باكستان دولة ديمقراطية تنعم ببرلمان منتخب وقضاء مستقل وإعلام حر ومجتمع مدني نابض. وتوفر هذه العناصر مجتمعة ضمانات لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الباكستانيين. ويضمن الدستور هذه الحقوق التي يحميها إطار قانوني عتيدي.
- ٢- ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٨، ويعرض مستجدات تنفيذ التوصيات التي قبلتها باكستان خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بها. وكما تكتمل الصورة يمكن قراءة هذا التقرير جنباً إلى جنب مع تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بباكستان^(١).

ثانياً - المنهجية (التوصيتان ١٠ و ٣٩)

- ٣- في أعقاب الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بها باشرت باكستان عملية تشاور ونشر للمعلومات. وعُيِّنت توصيات مجلس حقوق الإنسان على الإدارات الحكومية المعنية من أجل متابعتها.
- ٤- واستُهلَّ إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بباكستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بإجراء مشاورات على الصعيد الوطني. وضُمَّت هذه المشاورات وزارات وإدارات اتحادية وإقليمية، وممثلين للمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية ذات العلاقة في باكستان^(٢). وبُذلت جهود خاصة لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من النساء والإدارات والمنظمات التي تمثل مصالحهن.

ثالثاً - استعادة الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان (التوصيتان ١٤ و ١٦)

- ٥- عادت الديمقراطية إلى باكستان في عام ٢٠٠٨ بعد تسع سنوات من الحكم العسكري. وأهم ما كان يجب أن تضطلع به الحكومة الجديدة هو إعادة الطابع الديمقراطي إلى مؤسسات الدولة من خلال استئصال بقايا الحكم الديكتاتوري.
- ٦- وقامت الحكومة الجديدة بإطلاق سراح وإعادة توظيف أعضاء السلطة القضائية العليا الذين سجنوا و/أو عُزلوا من وظائفهم. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلنت المحكمة العليا الاتحادية أن حالة الطوارئ التي فرضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والإجراءات التي اتخذت في ظلها، باطلة وغير دستورية.

٧- وأطلقت الحكومة سراح جميع السجناء السياسيين وأعدت الحريات الأساسية ورفعت الرقابة عن وسائل الإعلام وألغت الإجراءات القانونية التي تستهدف المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يوجد في باكستان اليوم أي سجين سياسي.

رابعاً- التعديلات والإصلاحات الدستورية (التوصيتان ١٤ و ١٥)

٨- في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أقرّ البرلمان بالإجماع التعديل الثامن عشر للدستور وسدّ الثغرات التي استغلها الحكام المستبدون - وهكذا استعاد دستور عام ١٩٧٣ روحه الأصلية. وصُحّحت الانحرافات التي أدخلها القادة العسكريون على الدستور وعُزّزت آليات الرقابة على قوات الجيش الميالة إلى تقويض المسار الديمقراطي. وأدّت هذه التغييرات إلى وضع جميع السلطات التنفيذية اليوم في يد رئيس الوزراء المنتخب بصفة مباشرة.

٩- وأفضى التعديل الثامن عشر إلى منح المقاطعات المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية ونقل مواضيع الصحة والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية والنهوض بالمرأة والماء وخدمات الصرف الصحي إليها. وزاد من تعزيز حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور. وأقرّ الحق في التعليم (المادة ٢٥ ألف)، والحق في الحصول على المعلومات (المادة ١٩ ألف) والحق في محاكمة عادلة (المادة ١٠ ألف) كحقوق أساسية لا يمكن تعليقها.

١٠- وأقرّ البرلمان في مرحلة لاحقة التعديل التاسع عشر (٢٠١١) والتعديل العشرين (٢٠١٢) للدستور من أجل تدعيم لجنة الانتخابات الباكستانية وجعلها أكثر استقلالية وحياداً.

الجهاز القضائي

١١- حرصاً على استقلالية القضاء وزيادة حريته، يُعتمد اليوم أسلوب جديد في تعيين قضاة المحكمة العليا الاتحادية والمحاكم العليا الإقليمية وعزلهم^(٣). ووضعت آلية واضحة لتعيين القضاة.

١٢- وبموجب النظام الجديد ستتولى اللجنة القضائية الباكستانية، التي يرأسها كبير القضاة في باكستان، ترشيح أفراد لتعيينهم قضاة في السلطات القضائية العليا. وستضم هذه اللجنة أربعة من أكبر قضاة المحكمة العليا الاتحادية؛ وكبير قضاة سابقاً أو قاضياً سابقاً في المحكمة العليا الاتحادية لباكستان؛ ووزير القانون والعدل على صعيد الاتحاد؛ والمدعي العام لباكستان؛ ومحامياً كبيراً لدى محكمة باكستان العليا.

١٣- وستضم لجنة تعيين القضاة لدى المحكمة العليا الإقليمية أيضاً: كبير قضاة المحكمة العليا الإقليمية المعنية؛ وأكبر قضاة المحكمة العليا الإقليمية؛ ووزير القانون على صعيد المقاطعة، ومحامياً كبيراً.

١٤- وسترشح اللجنة بأغلبية الأصوات شخصاً واحداً لكل وظيفة شاغرة في اللجنة البرلمانية. ويمكن أن تعترض اللجنة البرلمانية على الترشيح في غضون أربعة عشر يوماً بغالبية ثلاثة أرباع أصوات مجموع أعضائها.

١٥- والرؤية الكامنة وراء هذه التغييرات تتمثل في تعزيز الديمقراطية وتحسين الملكية المحلية. وسيساعد تفويض السلطة في تحقيق التنمية على الصعيد المجتمعي وسيضمن تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات إلى العموم. ومن الناحية الإدارية، ظهرت تحديات عندما فوّض الاتحاد سلطة الإشراف على بعض المواضيع إلى المقاطعات. ويتمثل أكبر هذه التحديات في قدرة المقاطعات على التعامل مع هذه المواضيع. وتُبدل جهود حالياً من أجل تعزيز قدرتها في هذا الصدد. ورغم ظهور بعض المشاكل قصيرة الأجل في بداية هذه العملية يوجد إجماع وطني على أن هذا الترتيب هو السبيل نحو إرساء إدارة ديمقراطية قوية في البلد.

خامساً- التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية (التوصية ١٣)

١٦- كانت الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ أكثر الفترات نشاطاً في تاريخ باكستان في مجال صياغة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتمد البرلمان عدداً من مشاريع^(٤) القوانين الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بما فيها تلك المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

١٧- وأدخلت بعض التغييرات التي طال انتظارها على الحكم الإداري في المناطق القبلية الخاضعة للحكومة الاتحادية. وبعد تعديل نظام جرائم الحدود العتيق في عام ٢٠١١، قيّدت السلطات التعسفية التي تمارسها الإدارة المحلية في توقيف الأفراد واحتجازهم ومُنح السجناء الحق في الإفراج بكفالة. وأنشئت محكمة خاصة بالمناطق القبلية الخاضعة للحكومة الاتحادية وخوّلت مراجعة الأوامر/الأحكام وتفتيش السجن. وبت من غير الممكن حرمان الفرد من ممتلكاته دون منحه تعويضاً كافياً يراعي قيمتها في السوق.

١٨- وعلاوة على ذلك، وُسّع في عام ٢٠١١ نطاق الأمر الصادر في عام ٢٠٠٢ بشأن الأحزاب السياسية ليشمل المناطق القبلية الخاضعة للحكومة الاتحادية. وبت بإمكان الأحزاب السياسية اليوم فتح مكاتبها وتنظيم حملاتها فيها. ويستجيب هذا التغيير إلى طلب قدم من السكان والأحزاب السياسية في المناطق القبلية الخاضعة للحكومة الاتحادية.

سادساً- الترتيبات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان (التوصيات ٥ و ٩ و ٢٩ و ٤٠)

ألف- اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان

١٩- يضم مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية لجناً دائمة معنية بحقوق الإنسان. وتناط بها ممارسة الرقابة على السياسة العامة، ورصد حالة حقوق الإنسان في البلد، وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التحقيقات، وعقد جلسات الاستماع، وتقديم التوصيات. وساهمت اللجان في سن طائفة واسعة من التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان.

باء- خلايا حقوق الإنسان في المحاكم

٢٠- أنشأت المحكمة العليا الاتحادية لباكستان خلية لحقوق الإنسان تقوم بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وتعمل هذه الخلية تحت الإمرة المباشرة لكبير القضاة. وتبت المحكمة من تلقاء ذاتها في القضايا التي تستدعي معالجة عاجلة و/أو تشكل نمطاً لانتهاكات حقوق الإنسان. وهكذا توفر الخلية حلاً سريعاً وغير مكلف للمواطنين يغيثهم عن اللجوء إلى دعوى قضائية مطوّلة. كما توجد خلايا/آليات مشابهة في المحاكم العليا الإقليمية.

جيم- لجنة الانتخابات

٢١- تتولى لجنة الانتخابات تنظيم الانتخابات واتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان إجرائها في كنف الشفافية والشرعية واحترام القانون. وبفضل التعديلات الدستورية^(٥) الأخيرة أصبحت لجنة الانتخابات مستقلة بالكامل وغير خاضعة لأي نفوذ سياسي أو إداري. ويقضي النظام الجديد بأن يجيل رئيس الوزراء، بعد التشاور مع رئيس المعارضة في الجمعية العامة، أسماء ثلاثة مرشحين لمنصب كبير مفوضي الانتخابات إلى اللجنة البرلمانية من أجل مقابلتهم واتخاذ قرار تعيين أحدهم. ويضمن ذلك تعيين أفراد يتمتعون بكفاءات عالية وبسمعة قوامها النزاهة والصدق والحياد.

دال- وزارة حقوق الإنسان

٢٢- تمثل وزارة حقوق الإنسان، المنشأة على صعيد الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أبرز إدارة معنية بمسائل حقوق الإنسان ضمن جهاز الحكومة الإداري. وهي ترصد وتستعرض على نحو متواصل حالة حقوق الإنسان في البلد وتقدم توصيات بشأن السياسات. وتوجد مديريات تابعة لوزارة حقوق الإنسان في جميع عواصم المقاطعات. وعلى غرار ذلك، أنشأت حكومات المقاطعات إدارتها/خلاياها المعنية بحقوق الإنسان لمعالجة مسائل حقوق الإنسان.

هـ- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٢٣- في أيار/مايو ٢٠١٢، سنت باكستان قانوناً جديداً أنشئت بموجبه لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وسترصد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد؛ وتحقق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتزور أماكن الاحتجاز؛ وتراجع القوانين وتوصي بتشريعات جديدة؛ وتضع خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيتاح لها استدعاء الشهود والأمر بتقديم المستندات.

٢٤- وسيترأس اللجنة شخص عمل قاضياً، أو مؤهل لأن يعمل قاضياً، في المحكمة العليا الاتحادية، أو شخص يملك ما يعادل ذلك من المعارف أو الخبرة العملية في مجال حقوق الإنسان^(٦). وستضم اللجنة ممثلاً للأقليات وامرأتين على الأقل. وستعين الأعضاء لجنة برلمانية تتألف من حزبين. وتجري حالياً عملية تعيين أعضاء اللجنة.

واو- اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة

٢٥- أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لجنة وطنية المعنية بوضع المرأة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد قانون جديد يرمي إلى تعزيز اللجنة ومنحها المزيد من الاستقلالية.

٢٦- ويقتضي الترتيب الجديد بتعيين رئيس اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة بالتشاور مع زعيم المعارضة في الجمعية الوطنية. وستقوم لجنة برلمانية، تضم بالتساوي ممثلين للحزب الحاكم^(٧) والمعارضة، بتأكيد هذا التعيين. وستبحث اللجنة سياسات الحكومة الاتحادية وبرامجها وباقي تدابيرها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتراجع جميع القوانين والقواعد واللوائح الاتحادية، وترصد تنفيذ الصكوك الدولية التي صدقت عليها باكستان. وستخول السلطات التي تخولها محكمة مدنية فيما يتعلق بطلب مثول شخص ما والأمر بتقديم مستندات.

سابعاً- الصكوك الدولية والمبادرات الإقليمية وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف- التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (التوصية رقم ٢٨)

٢٧- في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ صدقت باكستان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، صدقت باكستان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٢٨- وصدقت باكستان حتى الآن على سبع من المعاهدات الدولية الرئيسية التسع لحقوق الإنسان. وتكشف هذه التدابير التزام باكستان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تركز اليوم على تنفيذ هذه الصكوك على الصعيد الوطني. وبوشرت عملية مشتركة بين الوزارات لتنسيق التنفيذ وإعداد التقارير التي ستقدم إلى هيئات المعاهدة.

باء- مجلس حقوق الإنسان (التوصيتان ٤١ و ٤٢)

٢٩- تمثل باكستان جهة قوية مؤيدة لآلية فعالة وعتيدة من آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد ساهمت، باعتبارها عضواً مؤسساً لمجلس حقوق الإنسان، مساهمة بناءة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تدعم تعزيز حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً بناءً على مبادئ التعاون وعدم التمييز والحياد والحوار الصريح. ونحن نعارض مبدأ "الفضح والتعيير" الذي يفضي إلى نتائج عكسية وإلى تسييس قضية حقوق الإنسان. ونعتقد أن النهج القائمة على التعاون الدولي تساعد على زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها زيادة ملموسة.

٣٠- وشاركت باكستان، بصفتها منسق مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في جنيف، في مبادرات رئيسية لتعزيز الحوار والانسجام بين الثقافات وقادت هذه المبادرات، وساعدت على بلوغ توافق الآراء بشأن مسائل شائكة ومثيرة للشقاق. وقد أدت دوراً ريادياً في بلوغ توافق الآراء بشأن القرار ١٨/١٦ الذي ينصّ على "مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحرّيز على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدتهم" في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. وساهمت أيضاً في إرساء أرضية مشتركة بشأن مسائل شائكة من قبيل حرية الدين وحرية التعبير.

٣١- وتولي باكستان أهمية كبيرة إلى التعاون والحوار على نحو بناء مع المكلفين بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. ونحن نقر بالإسهامات القيّمة لهذه الجهات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً.

٣٢- وزارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باكستان في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بدعوة من حكومة باكستان. وخلال هذه الزيارة، التقت المفوضة السامية القادة السياسيين وكبير قضاة المحكمة العليا الاتحادية وكبير قضاة المحكمة العليا في مقاطعة لاهور وممثلين عديدين للمجتمع المدني. وسمحت هذه الزيارة بالوقوف عن كثب على التدابير الشاملة التي اتخذتها باكستان في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

جيم- دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (التوصية ٣٠)

٣٣- في عام ٢٠١٢، وجّهت باكستان أيضاً دعوات لزيارتها إلى ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارتها في عام ٢٠١٢. وزارت المقررة الخاصة المعنية باستقلالية القضاة والمحامين باكستان في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢. والتقت السيدة غابرييلا كنول، خلال هذه الزيارة، كبير قضاة المحكمة العليا الاتحادية وكبير قضاة المحكمة العليا في مقاطعة لاهور، وزارت المحاكم الابتدائية وتواصلت مع مجموعة واسعة من ممثلي المجتمع المدني.

٣٤- وسيزور المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، باكستان في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

دال- المبادرات الإقليمية

٣٥- كرست باكستان التزامها إزاء تعزيز حقوق الإنسان بالانضمام إلى مبادرات دولية وإقليمية. وأدت دوراً ريادياً فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في منظمة المؤتمر الإسلامي^(٨) ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي^(٩). وكانت من أبرز الداعين إلى إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأنيطت هذه اللجنة، التي أنشئت في عام ٢٠١١، بالنهوض بحقوق الإنسان ودعم جهود بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونعلّق آمالاً كبيرة على مستقبل هذه اللجنة التي عقدت دورتها الأولى في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣٦- وقررت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في اجتماع^(١٠) عقدته في إسلام آباد في أيار/مايو ٢٠٠٥، إنشاء منتدى جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، تحوّل المنتدى إلى مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال. وتعدّ هذه المبادرة هيئة حكومية دولية تهدف إلى توفير بيئة خالية من التهميش والعنف والاعتداء والتمييز والاستغلال لجميع أطفال جنوب آسيا. وهي تركز على مسائل العقاب البدني وعمل الأطفال والزواج المبكر والاتجار والاعتداء على الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتولي باكستان أولوية عالية لهذه المؤسسة وتلتزم بمواصلة تعزيزها.

٣٧- وتشارك باكستان بنشاط أيضاً في قاعدة البيانات الجنسانية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تجمع بيانات إقليمية بشأن مسائل جنسانية، من قبيل العنف ضد المرأة والاتجار بالنساء والفتيات، وبشأن المؤشرات المرتبطة بصحة المرأة وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

ثامناً- حقوق الأفراد والفئات الضعيفة

ألف- المرأة (التوصيات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٧ و ٢٠)

١- مشاركة المرأة في الحياة السياسية

٣٨- أدت المرأة على مر التاريخ دوراً نشطاً وحيوياً في مجال السياسة. وتقلّدت أعلى المناصب السياسية وترعمت حركة استعادة الديمقراطية وناصرت قضية حقوق الإنسان. وواصلت المرأة أداء دور نشط في مجال السياسة على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٣٩- وسُجِّلت زيادة مطّردة في عدد النساء اللاتي يشغلن المناصب المنتخبية. وتشغل النساء ٢٢,٢ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية، و١٧ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ و١٧,٦ في المائة من مقاعد مجالس المقاطعات. وانتخبت باكستان امرأة لرئاسة الجمعية الوطنية للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. كما تشغل امرأة منصب نائب رئيس مجلس مقاطعة السند.

٤٠- وتعدّ النساء البرلمانيات من بين أكثر المشرعين نشاطاً. ويترأسن خمس لجان دائمة في الجمعية الوطنية وخمس لجان ولجنة فرعية واحدة في مجلس الشيوخ. وقد تنظمن بحسب التيارات الحزبية والقناعات السياسية. وفي عام ٢٠٠٨، دُشن تجمّع برلماني نسائي برعاية رئيسة الجمعية الوطنية. ولقد أدّى التجمع، الذي يضمّ برلمانيات من كل الأحزاب السياسية، دوراً ريادياً في اعتماد تشريع بارز بشأن حقوق المرأة والطفل وفي بلوغ توافق آراء وطني بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٤١- وتقلّدت نساء كثيرات مناصب وزارية في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات، ومازلن يتقلدن، ومنهن وزيرة الشؤون الخارجية ووزيرة الإعلام ووزيرة الصحة ووزيرة الرعاية الاجتماعية ووزيرة النهوض بالمرأة. وفي عام ٢٠١١، عُيّنَت للمرة الأولى امرأة وزيرة للخارجية. وتواصل النساء بقيادتها أداء دور بارز في المجال الدبلوماسي. وتمثل النساء ١٣,٨٦ في المائة من الكوادر الدبلوماسية، و١٨,٣٩ في المائة من هؤلاء الكوادر موظفات بدرجة سفير.

٢- التشريعات المتعلقة بقضايا المرأة

٤٢- سجّل خلال السنوات الأربع الماضية تقدّم كبير في مجال التشريعات المتعلقة بقضايا المرأة، واعتمد أكثر من ستة قوانين لحماية حقوق المرأة وتعزيزها وحماية المرأة من العنف.

القانون المتعلق بمنع الممارسات المعادية للمرأة (تعديل القانون الجنائي) لعام ٢٠١١

٤٣- عزّز القانون المتعلق بمنع الممارسات المعادية للمرأة (تعديل القانون الجنائي) لعام ٢٠١١ أشكال الحماية من التمييز ومن الممارسات التقليدية الضارة التي تحظى بها المرأة. وهو يجرّم الزواج القسري وزواج الأطفال وغيرها من الممارسات العرفية القائمة على التمييز ضد النساء. وبات يعاقب على الزواج القسري بالسجن مدة تصل إلى عشر سنوات وبغرامة مالية مقدارها خمسمائة ألف روبية باكستانية. ويمنع القانون أيضاً حرمان النساء من وراثته الممتلكات عن طريق التحايل أو بسبب أخرى غير قانونية ويعاقب عليه بالسجن مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وبغرامة مالية مقدارها مليون روبية باكستانية. وجرّمت أيضاً الممارسة المعروفة بـ "زواج القرآن"^(١) الرامية إلى حرمان النساء من الحق في الإرث، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ و٧ سنوات.

قانون الرقابة على الأحماض ومنع جرائم الأحماض

٤٤ - أقرّ البرلمان قانون الرقابة على الأحماض ومنع جرائم الأحماض في عام ٢٠١٢. وينص هذا القانون على معاقبة من تسبب في إعاقة شخص أو تشويه جسمه أو وجهه من خلال رميه بمواد تآكلية، بالسجن مدة لا تقل عن ١٤ سنة وغرامة مالية لا يقل مقدارها عن مليون روبية باكستانية.

القوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي

٤٥ - في آذار/مارس ٢٠١٠ اعتمد قانون منع التحرش الجنسي. وأدخل القانون المعدّل للقانون الجنائي لعام ٢٠١٢ تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية بما يجرم التحرش في الأماكن العامة وأماكن العمل. ويعاقب على التحرش الجنسي الآن بالسجن مدة تصل إلى ٣ سنوات أو بغرامة مالية مقدارها خمسمائة ألف روبية باكستانية أو بالعقوبتين معاً. ووضع قانون عام ٢٠١٠ للحماية من التحرش في مكان العمل تعريفاً للتحرش تضمّن قواعد سلوك خاصة بمكان العمل. وتطبيقاً لهذا القانون، أنشأت الإدارات الحكومية لجناً معنية بالتحقيق في حالات التحرش والتصدي لها. وعلى نحو ما هو منصوص عليه في هذا القانون، عُيّن أمين مظالم على الصعيد الاتحادي يتولى الاستماع إلى شكاوى التحرش الجنسي بصفته سلطة استئناف.

مشروع قانون متعلق بالعنف المتزلي (المنع والحماية)

٤٦ - ينظر البرلمان حالياً في مشروع قانون متعلق بالعنف المتزلي (المنع والحماية).

٣- الآليات والتدابير المؤسسية لحماية المرأة

٤٧ - نحن ندرك أن تحديات كثيرة تعترض النساء في حياتهن اليومية. وقد أُتخذت خطوات لزيادة مشاركتهن في المجالين السياسي والاقتصادي، وسُنّت قوانين لحمايةهن من التحرش والعنف والتمييز، ولتحسين وصولهن إلى التعليم والصحة. وإلى جانب اتخاذ التدابير القانونية لحماية النساء أُتخذت تدابير إدارية جديدة عديدة. ومن بين هذه التدابير:

- أنشأت المحاكم العليا الإقليمية ونقابات المحامين، بتوجيه من المحكمة العليا الاتحادية، لجناً معنية بتقديم المساعدة القانونية من أجل مدّ يد العون إلى النساء ضحايا حالات "فاني وسوارا" (مبادلة المرأة تسوية لتزاع)^(١٢).
- أنشئ في عام ٢٠١٢ صندوق النساء المحرومات والمحتجزات. ويتوخّى الصندوق توسيع نطاق المساعدة المالية والقانونية المقدمة إلى النساء لتشمل السجينات وغيرهن من النساء المحرومات.

- أنشئت مراكز الشهيذة بنظير بوتو للمرأة بهدف تقديم الإغاثة الفورية إلى الإناث ضحايا العنف. ويضم كل مركز لجنة إدارية تشمل ممثلين للمجتمع المدني. ويوجد في المراكز أفرقة محامين لإعانة النساء المحتاجات إلى مساعدة قانونية.
- توفر دار الأمان الحماية والمأوى للنساء المنكوبات. وتشمل الخدمات المقدمة ما يلي: خدمات الرعاية الصحية والتدريب المهني للنساء بإشراف أخصائيين اجتماعيين ونفسيين مدربين.
- أنشأت المقاطعات الأربع وعاصمة الاتحاد ١١ مخفر شرطة متخصصاً في مساعدة النساء. وهي تشتغل إلى جانب مخافر الشرطة العادية التي باتت تركز بقدر أكبر على الاعتبارات الجنسانية.
- باتت المسائل الجنسانية مدرجة في مقررات معاهد تدريب الموظفين القضائيين والأمنيين وغيرهم من الموظفين الحكوميين.
- أنشأ مكتب الشرطة الوطنية مركزاً لمكافحة الجرائم المرتكبة في حق النساء. وأدرجت برامج المركز في معاهد تدريب قوات الشرطة.

٤ - التمكين الاقتصادي للمرأة

- ٤٨ - شهدت نسبة النساء العاملات زيادة مطردة بمرور السنوات. ويمكنهن الوصول إلى جميع الوظائف الحكومية بما فيها وظائف القوات المسلحة والشرطة. وخصّص الاتحاد نسبة ١٠ في المائة من وظائفه في قطاع الخدمات للنساء، بينما خصّصت لهن مقاطعتا بنجاب والسند على التوالي نسبة ١٥ في المائة و ٢٥ في المائة من الوظائف المتاحة فيهما.
- ٤٩ - ونأمل أن يكون اعتماد قوانين حماية النساء من التحرش في مكان العمل^(١٣) دافعاً للمزيد من النساء على الالتحاق بقوة العمل ودخول الاختصاصات التي ظل يهيمن عليها الرجال. وستواصل الحكومة من جانبها توفير الظروف الملائمة لالتحاق المزيد من النساء بقوة العمل.
- ٥٠ - وباتت النساء بفضل حصولهن على المزيد من فرص العمل وتمتعهن بالاستقلال الاقتصادي قدرات على تأمين الحقوق التي يضمنها لهن الدستور ويحرم منها بسبب العوائق الاجتماعية. ويتمثل أهم هذه الحقوق في الحق القانوني في الملكية الخاصة الذي يضمنه الدستور. ولقد نصّت التعديلات الأخيرة للقانون الجنائي^(١٤) المتعلق بمنع الممارسات المعادية للنساء على تجريم حرمان المرأة من حقها في الإرث. وأعلنت حكومة مقاطعة بنجاب أنها ستقوم، من باب الحرص على أمن النساء، بمنح الأزواج صك ملكية مشترك في إطار برامج السكن الحكومية الخاصة بالأسر متدنية الدخل.

٥- مجالس الجيرغا التقليدية وجرائم الشرف

٥١- تؤدي مجالس الجيرغا التقليدية^(١٥) دوراً مهماً في تسوية النزاعات القروية الصغيرة تسوية سلمية. وتجاوزت مجالس الجيرغا صلاحيتها في بعض الحالات وبتت في جرائم لا تندرج ضمن ولايتها. وتتخذ الحكومة إجراءات عقابية ضد أعضاء مجالس الجيرغا عندما يتخذون إجراءات غير قانونية أو قرارات منافية لحقوق الإنسان. ولقد أحاطت المحاكم علماً وعلى نحو جاد بهذه القرارات غير القانونية وأبطلت هذه الأحكام.

٥٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، حظرت المحكمة العليا في مقاطعة السند عقد مجالس الجيرغا في المقاطعة^(١٦). وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت حكومة السند توجيهات إلى جميع المسؤولين الأمنيين في المقاطعة لضمان حظر عقد مجالس الجيرغا غير القانونية حظراً كاملاً واعتقال من يشارك فيها. وأفرزت متابعة التنفيذ نتائج متباينة. ورغم قرار المحكمة العليا في مقاطعة السند فإن التقارير أفادت بأن مجالس الجيرغا غير القانونية مازالت تعقد في بعض أنحاء البلاد.

٥٣- ونص القانون الجنائي (التعديلي) لعام ٢٠٠٤ على تجريم الممارسات التقليدية الضارة. ويجرم بالتحديد تزويج النساء في إطار تسوية النزاعات. ويجرم القانون أيضاً جميع جرائم القتل باسم "الشرف"^(١٧). وينص على عقوبات شديدة في حق من يرتكب هذه الجرائم ويساعد فيها ويشارك فيها ويدافع عنها.

٥٤- ونحن ندرك أن تغيير العقليات لا يتوقف فقط على اعتماد القوانين والتدابير العقابية. بل من المهم إذكاء وعي المجتمع وزيادة مراعاته للاعتبارات الجنسانية. وأدى المجتمع المدني ووسائل الإعلام دوراً إيجابياً في تسليط الضوء على هذه المسألة وإنقاذ عدد كبير من النساء. وبفضل زيادة تركيز المحاكم ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على حقوق الإنسان واعتماد هذه الجهات نهجاً داعماً لها، أفضى تزايد الإبلاغ عن جرائم الشرف إلى حدوث تغيير على صعيد تقبل المجتمع لهذه الممارسات.

٦- الاتجار بالنساء والأطفال

٥٥- تشكل مسألة الاتجار بالنساء والأطفال مبعث قلق جدّي بالنسبة إلى حكومة باكستان. ويتيح قانون عام ٢٠٠٢ لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته إطاراً لحماية الأشخاص من الاتجار. ويحظر القانون جميع أشكال الاتجار عبر الوطني بالبشر وينص على سجن الجناة مدة تتراوح بين ٧ سنوات و١٤ سنة. وأنشأت وكالة التحقيقات الاتحادية وحدات لمكافحة الاتجار بهدف حماية ضحايا الاتجار المحتملين أو الفعليين والتحقيق في جرائم الاتجار بالبشر ومقاضاة المشتبه في تورطهم فيها. وتنسق وكالات إنفاذ القانون مع منظمات المجتمع المدني والمحامين والمدعين العامين وقادة المجتمع ووسائل الإعلام لإذكاء الوعي العام بالقوانين المتصلة بالاتجار بالبشر وإغاثة ضحاياه وتوفير أماكن لإيوائهم.

باء- الطفل (التوصيتان ١١ و ١٢)

٥٦- تعد باكستان طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، صدّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٥٧- وتضطلع اللجنة الوطنية لرعاية الطفل وإيمائه بمهمة تقييم حقوق الطفل في باكستان وتعزيزها. وهي تراقب وترصد وتيسر تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الطفل. وتعمل على نحو وثيق مع المقاطعات التي تعد المسؤول الأول عن سن التشريعات واتخاذ التدابير المتعلقة بحماية الطفل^(١٨).

١- التدابير التشريعية

٥٨- هناك مشروع لميثاق حقوق الطفل كان عرض على الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٩ وصل الآن إلى المراحل النهائية من موافقة البرلمان عليه. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز اللجنة الوطنية لرعاية الطفل وإيمائه وتحويلها إلى لجنة معنية بحقوق الطفل تتولى بالأساس تنفيذ ميثاق حقوق الطفل ورصده.

٥٩- وفي مقاطعة السند، اعتمد في عام ٢٠١١، قانون هيئة حماية الطفل. وبمقتضى هذا القانون، تم إنشاء هيئة تتألف من ١١ عضواً وتتولى تنسيق مسائل حماية الطفل ورصدها على صعيد المقاطعات والدوائر. وستضع الهيئة آلية مؤسسية لحماية الطفل وستحدّد المعايير الدنيا لجميع المؤسسات المعنية بالطفل، بما فيها المؤسسات التعليمية ودور الأيتام والملاجئ ورياض الأطفال والمصححات، وستسهر على تنفيذ هذه المعايير.

٦٠- وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت مقاطعة خيبر باختونخوا^(١٩) قانون حماية الطفل ورعايته لعام ٢٠١٠. وأنشئت، بموجب هذا القانون، لجنة حماية الطفل ورعايته. وتقوم اللجنة باستعراض قوانين ولوائح المقاطعة التي تؤثر على وضع الطفل وحقوقه، وتقترح قوانين جديدة؛ وتنفذ السياسات المتعلقة بحماية الأطفال المعرضين للخطر وبإعادة تأهيلهم وإدماجهم؛ وترصد تنفيذ وانتهاك القوانين المرتبطة بحماية الطفل. بما فيها منع عمل الأطفال ومنع الاعتداء عليهم واستغلالهم لأغراض الجنس والبغاء والمواد الإباحية والاتجار. وستضم كل منطقة إدارية تابعة للمقاطعة وحدة لحماية الطفل يرأسها موظف معني بالرعاية الاجتماعية. وستضع هذه الوحدات هياكل مجتمعية تشاورية وستدعم مبادرات منع الاعتداء والتهميش والاستغلال. وينص القانون أيضاً على أن تنظر محاكم حماية الطفل في قضايا رعاية الطفل.

٢- تدابير إدارية

٦١- بالإضافة إلى التدابير التشريعية الأخيرة، اتخذ عدد من التدابير الإدارية الرامية إلى حماية حقوق الطفل، تمثلت فيما يلي:

- قامت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات باستحداث نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل. وهو نظام رصد وطني يتولى جمع البيانات على صعيد المقاطعات في مجالات حماية الطفل الخمسة، أي قضاء الأحداث، والاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي، والعنف ضد الأطفال، والبيئة الأسرية/الرعاية البديلة. ويهدف هذا النظام إلى تقييم حالة حقوق الطفل في البلد واتخاذ قرارات سياسية مستنيرة.
- يوفر المركز الوطني لحماية الطفل، المنشأ في عام ٢٠٠٧، مراكز إيواء مؤقتة للأطفال ضحايا العنف والأطفال المشردين وأطفال الشوارع والأطفال الهاربين من منازلهم. ويقدم المركز أيضاً المشورة النفسية والمساعدة القانونية والطبية ويساعد في إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال ولمّ شملهم بأسرهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وللمركز خط هاتفي وطني لحماية الأطفال وشبكة وطنية من الجهات المعنية بحماية الأطفال في جميع أنحاء البلاد.
- أنشئت في أمانات مكاتب أمناء المظالم الاتحادية والمقاطعية مكاتب لتلقي شكاوى الأطفال بهدف معالجة الشواغل والشكاوى المتعلقة بحماية الطفل في المدارس ومؤسسات الرعاية الداخلية والخدمات العامة.
- في آذار/مارس ٢٠١١، أنشأت مقاطعة بنجاب مكتباً لحماية الطفل ورعايته بهدف حماية الأطفال المحتاجين والمهمشين من خلال منحهم فرص التعليم والتنمية الشخصية.
- تدير مؤسسة بيت المال الباكستانية دور باكستان لرعاية الأطفال اليتامى والمحتاجين والمشردين. وتوفر هذه الدور الحماية لهؤلاء الأطفال وتقديم إليهم خدمات تعليمية وصحية جيدة وظروف عيش أفضل. وقد أنشأت المقاطعات الأربع جميعها دوراً للرعاية الاجتماعية للأطفال المحتاجين بهدف إعادة تأهيل الأطفال المفقودين والهاربين من منازلهم والمختطفين وضحايا العنف.
- أنشئت مراكز لحماية الطفل لتعليم الطفل وإسداء المشورة له بدعم من اليونيسيف. وتقدم هذه المراكز التعليم غير الرسمي والمشورة النفسية والمساعدة القانونية إلى أطفال الشوارع والأطفال العاملين والأطفال ضحايا العنف والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية.

جيم - الأقليات الدينية (التوصية ١)

٦٢- تثرى الأقليات الدينية التنوع الثقافي في باكستان. وساهمت مساهمة قيّمة في تنمية البلد وتمتعه بالسلم والازدهار. وتقتضي أحكام الدستور حماية حقوق الأقليات. ويضمن دستور باكستان المساواة في حقوق ومكانة جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو مكان العمل^(٢٠).

٦٣- وبعد إلغاء نظام الانتخابات المنفصلة في عام ٢٠٠٢، بات بإمكان الأقليات أن تنافس غيرها للحصول على أي مقعد في البرلمان وفي الهيئات التشريعية بالمقاطعات. وعلاوة على ذلك، حُصّصت مقاعد على حدة للأقليات في جميع الهيئات التشريعية. وبات لديها ٤ مقاعد في مجلس الشيوخ^(٢١). وهي تشغل بالفعل ١٠ مقاعد في الجمعية الوطنية وعلى غرار ذلك، حُصّصت كل جمعيات المقاطعات مقاعد للأقليات. كما حُصّصت ٥ في المائة من الوظائف في قطاع الخدمات الاتحادية لفائدة الأقليات.

٦٤- وأنشئت في عام ١٩٩٣ اللجنة الوطنية للأقليات التي يرأسها وزير الوفاق الوطني. وتشكّلت هذه اللجنة، التي هي عبارة عن منتدى متعدد الأطراف، بهدف حماية الحقوق الاجتماعية والثقافية للأقليات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعيد تشكيل اللجنة لكي توصي بما يلزم اتخاذه من خطوات لضمان مشاركة الأقليات مشاركة فعالة في الحياة العامة للبلد وكي تراجع أية سياسات أو قوانين قائمة على التمييز ضد الأقليات. وهي تنظر بجدية في شواغل الأقليات وتقدم توصيات بشأنها. كما تستمع إلى شكاواها ومثلياتها وتوصي بالاحتفال بأعياد الأقليات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

٦٥- ويعد حوار الديانات والتفاهم بينها عنصرين حاسمين في تنمية ثقافة التسامح واحترام الأقليات الدينية. وسعيًا إلى بلوغ هذا الهدف، أنشأ الاتحاد وزارة الوفاق الوطني في تموز/يوليه ٢٠١١. وهي تشرف على تنسيق المسائل المتعلقة بالأقليات الدينية. وتقوم الوزارة بعملية الوصل بين جميع لجان التعايش بين الأديان الموجودة في جميع المناطق الإدارية من أجل تعزيز العلاقات الحسنة بين أتباع مختلف الديانات. ومنذ عام ٢٠٠٩، يُحتفل بيوم الأقليات في ١١ آب/أغسطس من كل عام بهدف تعزيز التسامح واحترام الأقليات، وتسليط الضوء على شواغلها، والاحتفاء بالتنوع الديني في باكستان. واعتُرف بالأعياد الدينية للأقليات كأيام عطل عامة بالنسبة إليها.

دال - المشردون بصورة مؤقتة (التوصية ٣٨)

٦٦- تسببت الفيضانات والأمطار الغزيرة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في تشريد ٢,٦ مليون شخص. كما تسبب تهديد المتطرفين وما استتبعه من إجراءات إنفاذ القانون في تشريد جزء من السكان المحليين في سوات.

- ٦٧- ورغم الطابع غير المسبوق لهذه التحديات فإن جهود الإغاثة كانت سريعة ومنظمة. وقد ضمن الإسراع في تعبئة الموارد، البشرية منها والمالية، تقديم المساعدة إلى المجتمعات المتضررة دون تأخير وتزويدها بالمأوى والغذاء والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي. وشهدت مرحلة الانتعاش والتعافي تنسيقاً فعالاً بين السلطات الاتحادية والإقليمية وتآزراً دينامياً بين الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.
- ٦٨- وبدأ المشردون في العودة إلى منازلهم بعد أن انحسرت عنها المياه. وعاد عدد كبير من المشردين إلى منازلهم. وستواصل باكستان توفير المرافق الأساسية والحماية للمشردين بصورة مؤقتة بالتركيز على النساء والأطفال على وجه الخصوص.
- ٦٩- ولقد أنشئت الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، والهيئات المحلية لإدارة الكوارث، من أجل تقديم المساعدة والإغاثة العاجلتين أثناء الكوارث الطبيعية، وأدرجت في أنشطتها حقوق الإنسان والتدريب الذي يراعي الفروق بين الجنسين.

هاء- اللاجئون (التوصيتان ٢٥ و ٢٦)

- ٧٠- استضافت باكستان إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في العالم لما يزيد على ٣٠ سنة. ويوجد فيها حالياً ١,٧ مليون لاجئ أفغاني مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينضاف إلى عدد السكان الأفغان سنوياً ٨٣ ٠٠٠ مولود جديد.
- ٧١- ورغم أن باكستان ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ فقد احترمت المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين. وينعم اللاجئون الأفغان بالحماية في ظل استراتيجية عام ٢٠١٠ لإدارة شؤون اللاجئين الأفغان وإعادةهم إلى وطنهم.
- ٧٢- ورغم التراجع الحاد في المساعدة الدولية نواصل استقبال اللاجئين بما اعتدناه من حسن الضيافة. ونعاملهم معاملة إنسانية رغم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة عن استقرارهم في المجتمعات المضيفة، والنفقات الحكومية والضغط على المرافق التعليمية والصحية.
- ٧٣- ونعتقد أنه ينبغي في سياق انتهاء الأزمة في أفغانستان إعطاء الأولوية القصوى إلى مسألة عودة اللاجئين إلى منازلهم على نحو يحفظ شرفهم وكرامتهم كي يتسنى لهم المساهمة في إعمار بلدهم.

تاسعاً - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - حرية الدين

٧٤- ظلت باكستان تشكل على امتداد قرون موطناً تنتشر فيه ديانات مختلفة يعيش أتباعها في سلم ووثام. وينصّ الدستور على حق الأقليات في الماهرة بدينها وزيارة أماكنها للعبادة بحرية^(٢٣).

٧٥- ومن مخلفات فترة الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي أن بعض العناصر المتطرفة أصبحت تحظى بالدعم في المجتمع وهي تشكل خطراً على المجتمع الباكستاني المسلم والمتسامح. ولا يستهدف المتطرفون الأقليات فحسب وإنما أيضاً السواد الأعظم من المسلمين المتسامحين وغير المتعاطفين مع مخططهم التطرفي. ولقد فقدت باكستان شخصيات حكيمة كثيرة كانت تدعو إلى التسامح والاحترام. ومن بين هذه الشخصيات الحاكم سلمان تسيير والوزير الاتحادي لشؤون الأقليات شهباز باي.

٧٦- ونحن ملتزمون بالحفاظ على طريقة عيشنا ومحاربة القوى الظلامية وحماية الأقليات الدينية. كما أننا قلقون من حالات سوء استخدام "قانون التجديف" الذي هو محايد بطبيعته. وسجلت حالات من سوء استخدام هذا القانون من قبل الجهات المعنية. وثمة فهم خاطئ مفاده أن هذا القانون يستهدف الأقليات. والواقع أن هذا القانون موجّه على العموم إلى جميع الديانات، وبالأخص إلى المسلمين، بهدف تسوية التزاغات الشخصية. وعموماً، تحظى الحالات التي تخص الأقليات بقدر أكبر من الاهتمام الإعلامي والعام.

٧٧- ولقد اتخذت الحكومة تدابير ترمي إلى التصدي لهذه الإساءات. وينصّ القانون^(٢٤) على وجوب أن يعهد بالتحقيق في قضايا التجديف إلى موظف مسؤول لا تقل رتبته عن رئيس شرطة. وتحظى هذه القضايا بالاهتمام اللازم من جانب الشرطة. ولا تتردد المحاكم العليا الإقليمية في إبطال أية إدانة مجحفة. وسنواصل حماية حقوق جميع المواطنين. بمن فيهم الأقليات ومنع أي سوء استخدام أو استغلال لقانون التجديف، وسنواصل السهر أيضاً على احترام قوانين البلد.

الإكراه على تغيير الدين

٧٨- يمنع القانون الباكستاني منعاً باتاً الإكراه على تغيير الدين. والإسلام بدوره يمنع هذه الممارسة. وتابعت المحكمة العليا الاتحادية بمهمة القضايا المرتبطة بالإكراه على تغيير الدين وتصدت لها. وفي هذه القضايا، ضمنت المحاكم حصول الأفراد المعنيين على فرصة التعبير عن رغبتهم في تغيير دينهم (أو تقديم شكوى بشأن أي تهديد/ضغط قد يواجهونه) في كنف الخصوصية والسلامة التامتين. كما منحتهم المحكمة العليا الاتحادية فترة للتفكير بعيداً عن كل

المؤثرات^(٢٥). وتنتظر لجنة الأقليات بدورها في المسألة وهي بصدد إعداد توصيات بشأن النأي بالنفس عن هذه الممارسة.

باء- حرية التعبير (التوصية ٢١)

٧٩- تولى باكستان أهمية كبيرة إلى تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير واحترامه. ولم يكن اكتساب هذا الحق أمراً هيناً بل بذلت في سبيله التضحيات. وبعد عودة الديمقراطية في عام ٢٠٠٨ رُفعت جميع أشكال الرقابة على وسائل الإعلام. وبات الدستور يضمن "الحق في الحصول على المعلومات"^(٢٦) كحق أساسي.

٨٠- وتمتع وسائل الإعلام في باكستان بالحرية الكاملة. وتتناول أكثر من ١٠٠ قناة إعلامية القضايا السياسية والاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان وتقود النقاش الوطني المتعلق بالمسائل التي هي محل الاهتمام العام. ومجلس الصحافة الباكستاني هيئة قانونية مستقلة ومخولة لتلقي شكاوى الإعلاميين ضد "الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو غيرها من المنظمات" في حال تدخلها في السير الحر لعمل وسائل الإعلام. وبمكثها تعيين لجان تحقيق لمعالجة حالات كهذه.

٨١- وتتعاون باكستان مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير. وهو إجراء مهم في نظرنا. وقد وجهت إلى المقرر الخاص دعوة لزيارة باكستان في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

جيم- حالات الاختفاء القسري

٨٢- احتلت مسألة الاختفاء القسري والأشخاص المفقودين صدارة النقاش الوطني في باكستان. وبادرت المحكمة العليا الاتحادية إلى الاطلاع على التقارير المتعلقة بالأشخاص المفقودين وطلبت من جميع المؤسسات الحكومية اتخاذ تدابير ملموسة للعثور عليهم.

٨٣- وتنفيذاً لأوامر المحكمة العليا الاتحادية، أنشئت لجنة تقصي حالات الاختفاء القسري منوطة بمسؤولية التحقيق في هذه الحالات. ويترأس اللجنة قاض متقاعد من المحكمة العليا الاتحادية. ومن أصل ١٠٦ قضايا أحيلت إلى اللجنة مازالت ٢٥ قضية فقط تنتظر التسوية. وسويت بقية القضايا بالعثور على الأفراد المفقودين. ورفضت المحكمة النظر في قضايا أخرى نظراً لنقص المعلومات.

٨٤- وتواصل باكستان التعاون مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء. وأفضى هذا التعاون الوثيق إلى توضيح عدد كبير من الحالات. كما دعونا الفريق العامل إلى زيارة باكستان. وستنظم هذه الزيارة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

عاشراً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٥- باكستان بلد نام يناهز عدد سكانه ١٨٠,٧١ مليون نسمة - ما يجعله سادس أكثر بلدان العالم سكاناً. ويعيش البلد تحولاً حضرياً سريعاً؛ إذ تفيد التقديرات بأن ٣٧ في المائة من سكانه يعيشون في المدن. وضاعف التحول الحضري السريع الضغط على البنية الأساسية للمدن وبخاصة في مجالات الطاقة والمناخ والرعاية الصحية والمرافق التعليمية.

٨٦- وأثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ تأثيراً عميقاً على اقتصاد باكستان. وأدت إلى زيادة حجم التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية. ولقد ألحقت الفيضانات الكارثية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أضراراً بعشرين مليون شخص وتسببت في خسائر فادحة على مستوى البنية التحتية الأساسية. وتكاثرت حالات انقطاع الطاقة في السنوات القليلة الماضية. وخلخلت هذه التطورات القوة الاقتصادية للبلد وقدرته على تمويل المشاريع الاجتماعية، وعرقلت تقدم باكستان صوب بلوغ أهدافها الإنمائية للألفية.

٨٧- وعلى الرغم من وجود قيود اقتصادية، بُذلت جهود لتحسين ظروف المواطنين الاجتماعية والاقتصادية. وفُوِّضت الأقاليم مسائل الصحة والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية والنهوض بالمرأة والماء وخدمات الصرف الصحي^(٢٨). ويهدف ذلك إلى تحسين النجاعة والفعالية من خلال الملكية المحلية. وساهم توافق الآراء بشأن المكافأة المالية الوطنية^(٢٩) في زيادة المخصصات المالية المقدمة إلى المقاطعات. وبموجب الصيغة الجديدة، ستحصل المقاطعات على ٥٧ في المائة من موارد الاتحاد. وستساعد الأموال الجديدة في دعم استثمارات المقاطعات في القطاع الاجتماعي وفي مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الإنمائية.

ألف - الصحة (التوصيتان ٣٣ و ٣٤)

٨٨- على الرغم من وجود قيود مالية فقد زادت مخصصات قطاع الصحة من الميزانية. ويخصّص من ميزانية الاتحاد ٥٥,١ مليار روبية باكستانية لقطاع الصحة أي ما يعادل ٠,٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وبلغت هذه النسبة ٠,٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١^(٣٠). ونتيجة تفويض شؤون الصحة إلى الأقاليم شهدت ميزانيات المقاطعات زيادة كبيرة^(٣١) واعتمدت برامج محلية لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.

٨٩- وتم تنشيط برنامج موظفات القطاع الصحي في عام ٢٠٠٨. وعُيّنت ٢٠ ٠٠٠ موظفة إضافية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بغية تقريب خدمات الرعاية الصحية الأساسية من سكان المناطق الريفية ومجتمعات الأحياء الفقيرة. ويشمل البرنامج أكثر من ٦٥ في المائة من السكان المستهدفين. ولقد استفادت ٩ ٥٠٠ موظفة في القطاع الصحي من التدريب ونُشرت أسماء معظمهن في المناطق الريفية^(٣٢).

٩٠- وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل الأمنية، تقدّمت عملية تحصين الأطفال بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء. واستفاد حوالي ٧ ملايين طفل من التحصين ووُزِعَ ٢٠ مليون كيس من أملاح الإماهة الفموية^(٣٣).

باء- التعليم (التوصيات ٣ و ٣٤ و ٣٦)

٩١- يبلغ معدل المتعلمين في باكستان ٥٨ في المائة^(٣٤). وهو أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية. وتوجد أيضاً فوارق بين النساء والرجال وبين الأقاليم في هذا المجال. وتبذل جهود في سبيل إلغاء هذه الفوارق وزيادة التركيز على التعليم. وباعتماد التعديل الثامن عشر للدستور بات الحق في التعليم المجاني والإلزامي معترفاً به كحق أساسي.

٩٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أقرّ البرلمان قانوناً ينصّ على إتاحة التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال. وينصّ على "تمتع كل طفل، بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو عرقه، بالحق الأساسي في الحصول على التعليم المجاني والإلزامي في مدرسة قريبة من بيته". وينبغي، بموجب هذا القانون، السماح لأولاد وبنات المهاجرين، بمن فيهم أبناء الأسر غير الباكستانية، بالالتحاق بالمدارس.

٩٣- وعلى صعيد الاتحاد، تقدم لجنة التعليم العالي منحاً دراسية من أجل الالتحاق بالتعليم العالي في باكستان وفي جامعات أجنبية مختارة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت برامج من قبيل برنامج "فوني ماهارات" الذي يشرف عليه الرئيس وبرنامج "هونارمند باكستان" الذي يشرف عليه رئيس الوزراء بهدف منح الشباب المزيد من فرص التدريب المهني. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، استفاد من هذا التدريب ما مجموعه ١١٨ ١٣٤ شاباً^(٣٥).

٩٤- وخصّصت مقاطعة البنجاب مبلغ ١٠ مليارات روبية باكستانية للمؤسسة التعليمية في بنجاب بهدف تعزيز التعليم المدرسي في المناطق المهمّشة من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي إطار خطة النهوض بالمرأة لعام ٢٠١٢، تعتزم حكومة بنجاب تخصيص ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من وظائف التعليم الابتدائي لفائدة النساء. وفي إطار الخطة الإنمائية السنوية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سيخصّص حوالي ٦٠ في المائة من التمويل الخاص ببرنامج إصلاح قطاع التعليم في بنجاب لتوفير المرافق المنعقدة في مدارس الفتيات.

٩٥- وأعلنت حكومة خيبر باختونخوا حالة طوارئ تعليمية على صعيد المقاطعة من أجل تحسين معدلات التعلم ومعايره. ورفعت ميزانيتها المخصصة لقطاع التعليم إلى ٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وخصّصت ٦٤ مليار روبية باكستانية للتعليم في ميزانيتها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واعتمدت المقاطعة أيضاً سياسة لإنشاء مراكز الرعاية النهارية في المدارس النسائية بغية مساعدة الطالبات والمعلّمات.

٩٦- وشهدت مخصصات قطاع التعليم من ميزانية مقاطعتي السند وبلوشستان زيادة كبيرة^(٣٦). وتنفق مقاطعة السند ٩ مليارات روبية باكستانية على التعليم بينما تخصص له مقاطعة بلوشستان ٢٢,٤ مليار روبية باكستانية، وينفق معظمها في ترميم مباني المدارس.

جيم- السكن (التوصية ٣٢)

٩٧- في آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة اعتماد برنامج لتشييد مليون وحدة سكنية لفائدة الفئات متدنية الدخل. وحُدِّدَت أراضي الدولة في عواصم الاتحاد والمقاطعات وقدم القائمون على تنمية الأراضي مذكرات اهتمام في شأنها. لكن هذه الخطط نُسفت نتيجة ما لحق البنية الأساسية من خسائر فادحة جراء الفيضانات والأمطار التي شهدتها البلد بصورة غير مسبوق في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، ونتيجة إعطاء الأولوية للمناطق المتضررة.

٩٨- ووَزَّعت حكومة خيبر باختونخوا أكثر من ٩,٢ من مليارات الروبية الباكستانية من التعويضات على ضحايا فيضانات عام ٢٠١٠ من أجل إعانتهم على نفقات السكن.

٩٩- وأعلنت حكومة البنجاب عن وضع عدد من البرامج السكنية لفائدة ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن. وتشمل هذه البرامج ما يلي: مشروع آشيانا السكني لفائدة الفئات متدنية الدخل وبرنامج تنمية المنطقة لفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المدن؛ وتنظيم "كاشي آباديس"^(٣٧) (الأحياء الحضرية الفقيرة) لفائدة حوالي ١١٠.٠٠٠ أسرة؛ وتنظيم التوظيف السكني لأراضي الدولة في القرى من خلال منحها حقوق الملكية وهو ما سيستفيد منه ٧٠٠.٠٠٠ أسرة.

١٠٠- وفي عام ٢٠٠٩، قرَّرت مقاطعة السند تنظيم القديم من القرى والأحياء الفقيرة، وعددها ٢٠٠ قرية وحي، ومنح سكانها حقوق الملكية. وستوزع الدولة أكثر من ٥٦.٠٠٠ هكتار من أراضيها على المزارعين الذين لا يملكون أراضي. وخُصَّص ٧٠ في المائة من هذه الأراضي للنساء.

دال- المياه وخدمات الصرف الصحي (التوصية ٣٤)

١٠١- نظَّمت باكستان في أيار/مايو ٢٠٠٩ مؤتمرها الوطني الأول بشأن خدمات الصرف الصحي. وأعادت الحكومة خلال هذا المؤتمر تأكيد السياسة الوطنية المتعلقة بخدمات الصرف الصحي والتزمت بتوسيع تغطية خدماتها في هذا المجال لتبلغ نسبتها ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وأعقب ذلك الإعلان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن السياسة الوطنية المتعلقة بمياه الشرب. وتهدف هذه السياسة إلى زيادة وصول جميع سكان باكستان إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٢٥، وتشمل توفير منشآت لتطهير المياه في جميع المناطق الإدارية لباكستان. وأنشئت في عام ٢٠٠٩ لجنة وطنية معنية بمياه الشرب وخدمات

الصرف الصحي تتولى تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بخدمات الصرف الصحي (٢٠٠٦) والسياسة الوطنية المتعلقة بمياه الشرب (٢٠٠٩).

١٠٢ - وأدى تحسن الشراكة بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات وبين الشركاء الدوليين والمحليين إلى تحسين معدل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وسجل وضع الصرف الصحي على صعيد الأسرة المعيشية تحسناً خلال السنوات القليلة الماضية. وبات ٦٦ في المائة من السكان يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الحديثة مقارنة بنسبة ٦٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(٣٨). وبالمثل، بلغ معدل وصول سكان باكستان إلى مياه الشرب ٩٤ في المائة في المدن و٨٤ في المائة في الأرياف، وبلغ متوسطه ٨٧ في المائة في عام ٢٠١١^(٣٩).

هاء- الضمان الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر (التوصيتان ٣٥ و ٤٣)

١٠٣ - تتألف شبكة الحماية الاجتماعية على الصعيد الاتحادي عموماً من صناديق الزكاة المركزي^(٤٠) وبيت مال باكستان^(٤١). ويقدم هذان الصندوقان منحاً معيشية للأرامل المعوزات واليتامى والمعوقين والعاطلين ويدعمان العلاج الطبي المقدم لهذه الفئات.

١٠٤ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد برنامج بينظير لدعم الدخل لتكملة الشبكة الموجودة وتقديم الإغاثة الفورية إلى الأسر ذات الدخل المتدني وتمكينها من استيعاب صدمة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. وتطور برنامج بينظير لدعم الدخل منذئذ ليصبح شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية في البلد. ويستفيد من هذا البرنامج أكثر من ستة ملايين أسرة وهو يوفر التأمين الصحي والتأمين على الحياة، والقروض البالغة الصغر والتدريب الفني والمهني. وتشكل النسوة المستفيدات الرئيسيات من البرنامج. وبلغت مخصصات البرنامج ٥٠ مليار روبية باكستانية بالنسبة للسنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وقد تم، بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٢ توزيع مبلغ ١٢٢ مليار روبية باكستانية. ويتوقع أن يرتفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى ٧ ملايين مستفيد^(٤٢).

١٠٥ - ويوفر صندوق الحد من الفقر في باكستان آلية دعم إضافية لأفراد الفئات ذات الدخل المنخفض. ويدعم الصندوق برامج الائتمان بالغ الصغر، وتنمية المنشآت، ومشاريع البنية الأساسية المجتمعية ومشاريع الطاقة، وتحسين موارد الرزق وحمايتها، والتعبئة الاجتماعية، وبناء القدرات. وبلغ مجموع الإنفاق على العمليات الرئيسية خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما يعادل ٨,٥ مليارات روبية باكستانية^(٤٣).

واو- الحق في الغذاء

١٠٦- يقوّض ارتفاع أسعار الأغذية مكاسب الحدّ من الفقر لأنّ الإنفاق على الأغذية يمثل حصة كبيرة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أطلقت الحكومة الاتحادية، في إطار شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، برنامج عمل وطني خماسي لاستئصال شأفة الجوع. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة ٦١ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلد. وسيغطي في سنته الأولى ٢٠ في المائة من السكان المستهدفين^(٤٤).

زاي- حقوق العمال (التوصية ٣٧)

١٠٧- صدّقت باكستان على ٣٥ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما في ذلك الاتفاقيات الرئيسية الثماني. وتكفل المادة ١٧ من دستور باكستان الحق في حرية تكوين الجمعيات والنقابات.

١٠٨- واعتمدت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ تشريعات ومبادرات بعيدة المدى من أجل تحسين وضع العمال. وأتخذت التدابير التالية:

- في ١ أيار/مايو ٢٠١٢، أعلن رئيس الوزراء زيادة في الأجور الدنيا بنسبة ٢٨,٢٨ في المائة (أي من ٧ ٠٠٠ إلى ٨ ٠٠٠ روبية باكستانية)(٤٥). وتعمل المقاطعات حالياً على اعتماد تشريعات تتيح تنفيذ هذا الإعلان(٤٦).
- رفع قانون العلاقات الصناعية لعام ٢٠٠٨ الحظر عن أنشطة النقابات. واستعادت محاكم الاستئناف العمالية نشاطها. وتم تحسين القانون في عام ٢٠١٢(٤٧) لسد الثغرات القانونية المترتبة عن تفويض السلطة إلى المقاطعات؛
- وبناءً على تعديلات أدخلت في قوانين العمل في عام ٢٠٠٨ بات بإمكان العامل أن يتقاضى أجراً كاملاً خلال فترة إيقافه عن العمل بسبب سوء السلوك إلى حين الانتهاء من التحقيق في قضيته؛
- عدّل في عام ٢٠١٠ قانون استحقاقات الشيخوخة للموظفين الصادر في عام ١٩٧٦ ليشمل المؤسسات التي تستخدم خمسة أفراد فأكثر. كما زادت الأجور الدنيا واستحقاقات التقاعد؛
- عدّل قانون محاكم الخدمات (تعديل) لعام ٢٠١٠ فاستعاد عمال القطاع العام حق اللجوء إلى محاكم العمل ومحاكم الاستئناف العمالية ولجنة العلاقات الصناعية الوطنية؛
- التزمت الحكومة، في إطار سياستها المتعلقة بالعمل لعام ٢٠١٠، باحترام قوانين العمل احتراماً كاملاً وتعزيز بيئة مؤاتية للعمال في جميع المؤسسات. ويجري حالياً

إنشاء لجان رصد ثلاثية على الصعيد البلدي والمقاطعي والاتحادي لرصد تنفيذ قوانين العمل. وخفض سن استحقاق معاش الشيخوخة من ٥٥ سنة إلى ٥٠ سنة في حالة عمال المناجم؛

- يقدم صندوق رعاية العمال منح السكن والزواج والوفاء والدراسة إلى العمال الصناعيين وأسراهم. وأنفق الصندوق في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢ ما يعادل ٢,٥ مليار روبية باكستانية^(٤٨).

حادي عشر - الإرهاب وتبعاته على حقوق الإنسان (التوصيتان ٢٤ و ٢٥)

١٠٩ - يشكل الإرهاب خطراً على المجتمعات المفتوحة والمعتدلة. وما وقوع شبابنا ومنطقتنا في حماة التطرف إلا نتيجة مباشرة لطول فترة انعدام الاستقرار في أفغانستان. وبات بلدنا يواجه، بسبب هذا الخطر، ضغطاً رهيباً يهدد الوئام الاجتماعي والاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية.

١١٠ - ومنذ عام ٢٠٠١، قُتل أكثر من ٤٠.٠٠٠ مواطن باكستاني، بمن فيهم أفراد في القوات المسلحة، في عمليات إرهابية وانتحارية. واستهدف المتطرفون المستشفيات والمدارس والأضرحة والمساجد وغيرها من أماكن العبادة. وبهيب هذا الوضع الجوُّ لترهيب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأعضاء الجهاز القضائي والناشطين في المجتمع المدني. وعلى الرغم من هذه البيئة المليئة بالتحديات الجسيمة، تحلّت وكالات إنفاذ القانون في باكستان بضبط النفس في مزاولة أعمالها. وهي تقيّد بمعايير السلوك المهني العالية وتحترم حقوق الإنسان في معاملة المقاتلين.

١١١ - وتؤخذ أي شكاوى مقدّمة في حق الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون مأخذ الجِدِّ من قبل الإدارات التي يخضع لها الموظفون المعنيون والحكومة والبرلمان والمحاكم. وعندما قتلت قوات الأمن أربعة مواطنين من الشيشان وآخر من طاجيكستان في منطقة خروت آباد الواقعة في ضواحي كويتا في أيار/مايو ٢٠١١ أنشئت محكمة قضائية للتحقيق في الحادث. وكشفت نتائج التحقيق أن الضحايا كانوا في هذه الحالة غير مسلحين وما كان هناك داع لأن تطلق قوات الأمن النار عليهم. وأدانت أربعة موظفين بتهمة القتل والإفراط في استعمال القوة. وبالمثل، نظرت المحكمة في حزيران/يونيه ٢٠١١ في قضية مقتل سرفراز شاه في كاراتشي، وهو مواطن أعزل كان يحتجزه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون^(٤٩)، واعتبرتها قضية قتل. وحكمت المحكمة بالإعدام على المتهم الرئيسي وحكمت على ستة موظفين آخرين بالسجن مدى الحياة.

١١٢ - وبدأ تنفيذ مجموعة واسعة من برامج القضاء على التطرف وتنمية المهارات من أجل النأي بالشباب عن تأثير العناصر المتطرفة. وتزامن اعتماد مشروع سباوون في بلدية ملاكاند

التابعة لخير باحتوتنخوا مع بداية عملية إنفاذ القانون في سوات. ويهدف المشروع إلى القضاء على تطرف المراهقين من خلال التعليم. ويستفيد الأولاد المتحلون عن القتال أو التطرف من التعليم الثانوي والإقامة الداخلية بإشراف أخصائيين نفسيين ومختصين في شؤون الطفل. واستفاد أكثر من ١١٥٠ شاباً من هذا البرنامج واندمجوا في المجتمع من جديد. وفي عام ٢٠١٠، فُتح مرفق ثانٍ مشابه خاص بالفتيات.

١١٣- وأدى الهجوم بطائرات بلا طيار على أهداف يُدعى أنها للمقاومة داخل الأراضي الباكستانية إلى وفاة مئات المدنيين الأبرياء في المناطق القبلية الخاضعة للسلطات الاتحادية. وتسببت هذه الهجمات والخسائر الجانبية في تفاقم الوضع وتقويض الجهود المبذولة حالياً من أجل القضاء على التطرف.

١١٤- وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها باكستان، فهي لن تفتّ في عزمنا على محاربة الإرهاب والتطرف.

ألف- حماية الشهود (التوصية ٢٢)

١١٥- تعرّض القضاة والمدّعون العامون والحامون والشهود لتهديدات الإرهابيين. ويؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى رفض الشهود المثول أمام المحاكم ما يجعل نجاح المحاكمات المتعلقة بقضايا الإرهاب مهمة شاقة. وحرصاً منها على توفير بيئة آمنة خالية من الضغط والترهيب، وعلى حماية الشهود بالخصوص، سمحت بعض المحاكم بالاستماع إلى الشهود من خلال التخاطب بالفيديو، وبالقيام، عند الضرورة، بتوفير حراسة خاصة لهم من أجل المثول في المحاكم. ويستفيد أعضاء الجهاز القضائي بدورهم من الحراسة في بيوتهم وفي المحاكم وأثناء السفر.

باء- المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون (التوصيات ١٩ و ٢٢ و ٢٣)

١١٦- كان الناشطون الحقوقيون والصحفيون من بين قادة حركة استعادة الديمقراطية واستقلالية القضاء التي شهدتها البلد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ولقد خصهم الشعب بثقة واحترام كبيرين. وتعتبرهم الحكومة شركاء في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في باكستان. ولهذا فهي ملتزمة بأن تحميهم وتوفر لهم بيئة خالية من الترهيب.

١١٧- وغالباً ما يكون الصحفيون والناشطون في المجتمع المدني، بحكم طبيعة عملهم، هدفاً للمتطرفين ويواجهون عقبات أثناء الاضطلاع بمهامهم. ونظراً إلى بلوغ حرية التعبير مستويات غير مسبوقة، باتت كل حالات الترهيب تحظى بتغطية فورية في وسائط الإعلام وتعالج من قبل الحكومة والبرلمان والقضاء. وأنشئت، عند الضرورة، لجان ذات سلطات قوية للتحقيق في ادعاءات الترهيب والتحرش.

١١٨- وفي أعقاب وفاة الصحفي سيد سالم شاه زاد أنشئت لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في ظروف وفاته وتقديم توصيات في هذا الصدد. وقدّمت اللجنة توصيات إدارية وتشريعية عديدة غرضها تحسين بيئة عمل العاملين في وسائط الإعلام.

ثاني عشر - التحديات

١١٩- تتمثل التحديات التي تظل قائمة فيما يلي: الفقر والامية والفوارق بين الجنسين والتفاوت الاجتماعي والتعصب في المجتمع. وعلى غرار معظم البلدان النامية، بذلت باكستان جهوداً جبارة من أجل تحسين ظروف عيش شعبها. ولقد زادت التحديات الإقليمية خلال السنوات الأربع الماضية بسبب الكساد الاقتصادي العالمي، وتواتر الكوارث الطبيعية، ونقص الطاقة.

١٢٠- وأبدت باكستان التزاماً قوياً بقضايا حقوق الإنسان. ويتوقف التغلب على هذه التحديات على توفير المزيد من الموارد وتحسين القدرات والتعاون الدولي. ونحن واثقون من تجاوز هذه التحديات من خلال مواصلة الالتزام السياسي وزيادة التأكيد على إدراج مسائل حقوق الإنسان في السياسة العامة وجعل الإنسان محور التنمية. كما سيتطلب ذلك الاستمرار في تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان. وسنواصل شراكتنا مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين من أجل بلوغ هذا الهدف.

ثالث عشر - الاستنتاجات

١٢١- تعتبر باكستان الاستعراض الدوري الشامل آلية مفيدة لتعزيز حقوق الإنسان. ونعتقد أن مفهوم التعاون والحوار الذي تستند إليه هذه العملية ينبغي أن يشكل جوهر جميع المشاريع التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان خصوصاً، وآلية حقوق الإنسان للأمم المتحدة عموماً.

Notes

¹ A/HRC/WG.6/2/PAK/1 dated 14 April 2008.

² For a list of consultations see Annex-I.

³ 18th and 19th amendments to the Constitution.

⁴ For a list of prominent human rights legislation see **Annex-II**.

⁵ 18th Amendment (2010), 19th Amendment (2011) and 20th Amendment (2012).

⁶ National Commission for Human Rights Act 2012.

⁷ Majority party/coalition.

⁸ Organization of Islamic Cooperation.

⁹ South Asian Association of Regional Countries.

¹⁰ South Asia Coordinating Group on Action against Violence Against Women and Children (SACG).

¹¹ This is the practice in which women of the family are dedicated in a ceremony to the Holy Quran and is not allowed to marry to prevent division of property.

- ¹² Exchange of women for settlement of disputes is called Vani in Sindh and Southern Punjab and Swara in Pashtun culture.
- ¹³ Protection against Harassment at the Workplace Act 2010 and The Criminal Law Amendment Act 2012 that amended the Penal Code and the Code of Criminal Procedure to criminalize harassment at public and work places.
- ¹⁴ Criminal Law (Amendment) Act 2004.
- ¹⁵ Council of village/tribe elders which takes decisions by consensus.
- ¹⁶ Title of the judgment.
- ¹⁷ The definition under the amended Act includes practices such as “karokari, siyah kari or similar other customs or practices”.
- ¹⁸ Following the 18th Amendment, the provinces are responsible for legislation / administrative measures relating to child welfare.
- ¹⁹ New name for the North West Frontier Province.
- ²⁰ Articles 25, 26 and 27.
- ²¹ 18th Constitutional Amendment 2010.
- ²² On this date, father of the nation Quaid-i-Azam Muhammad Ali Jinnah delivered his first speech to the Constituent Assembly of Pakistan. The speech is famous for his vision of a country with freedom of religion for people of all religious persuasions.
- ²³ Articles 20, 21, 22, 26 and 27 of the Constitution.
- ²⁴ Criminal Law (Amendment) Act 2004.
- ²⁵ Rinkle Kumari.
- ²⁶ Article 19 (A).
- ²⁷ Pakistan Economic Survey 2011–12.
- ²⁸ The 18th Constitutional Amendment 2010.
- ²⁹ Definition.
- ³⁰ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ³¹ Punjab: PKR 30 bn; Balochistan: PKR 9.78 bn; Sindh: PKR 12 bn; Khyber Pakhtunkhwa: PKR 10.33 bn
- ³² Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ³³ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ³⁴ Pakistan Social and Living Standard Measurement (PSLM) Survey 2010–11.
- ³⁵ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ³⁶ 2012–2013 budget of the provinces of Sindh and Balochistan.
- ³⁷ Urban slums.
- ³⁸ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ³⁹ Pakistan Social and Living Standards Measurement (PSLM) Survey 2010–11.
- ⁴⁰ Zakat is 2.5 percent charity paid by well-off Muslims. It is collected in a national level Zakat Fund and channeled through Government institutions and private voluntary Committees.
- ⁴¹ Pakistan Bait-ul-Mal (PBM) works towards poverty alleviation by providing assistance to the destitute, widows, orphans, invalids and other needy persons. It primarily supports those who do not qualify to receive zakat.
- ⁴² Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ⁴³ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ⁴⁴ National Sustainable Development Strategy 2012.
- ⁴⁵ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ⁴⁶ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ⁴⁷ Industrial Relations Act 2012.
- ⁴⁸ Economic Survey of Pakistan 2011–12.
- ⁴⁹ Pakistan Rangers.